

## المعيار المحاسبي الدولي IAS-27 "القوائم المالية المنفصلة"

يتضمن هذا المعيار متطلبات خاصة بالمحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية منفصلة. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في سنة 2011 المعيار رقم 27 باسم "القوائم المالية المنفصلة" المعدل عن النسخة السابقة، حيث كان مسمى هذا المعيار "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة" وتم نقل متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم 10 المسمى باسم "القوائم المالية الموحدة" ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتباراً من 2013/01/01.

### هدف المعيار

يهدف إلى تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والمنشآت الزميلة عندما تقوم المنشأة بإعداد بيانات مالية منفصلة.

### المصطلحات

- **القوائم المالية الموحدة:** القوائم المالية لمجموعة شركات والتي يتم بها عرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية للشركة الام وشركاتها التابعة وكأنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.
- **المجموعة:** هي الشركة الأم وكافة المشاريع التابعة لها.
- **المنشأة التابعة:** عبارة عن منشأة تسيطر عليها منشآت أخرى.
- **القوائم المالية المنفصلة :** هي القوائم المعروضة بواسطة المنشأة: والتي يمكن للمنشأة أن تختار فيها، وفقاً للمتطلبات في هذا المعيار أن تحاسب عن استثماراتها إما بالتكلفة أو وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية" أو باستخدام طريقة حقوق الملكية، كما هو مبين في معيار المحاسبة الدولي رقم 28.

\*القوائم المالية المنفصلة هي تلك التي تعرض بالإضافة إلى القوائم المالية الموحدة أو بالإضافة إلى القوائم المالية للمنشأة المستثمرة التي لا تملك استثمارات في منشآت تابعة ولكن لها استثمارات في منشآت زميلة أو مشروعات مشتركة، تتم المحاسبة عنها بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 28 باستخدام طريقة حقوق الملكية.

\*القوائم المالية للمنشأة التي ليس لها ملكية في منشأة تابعة أو زميلة أو مشروع مشترك ليست لها قوائم مالية منفصلة وإنما تسمى قوائم مالية منفردة individual Financial statement.

\*إن المنشأة الاستثمارية التي يتوجب عليها طوال الفترة الحالية وخلال جميع الفترات المقارنة المعروضة تطبيق الاستثناء من توحيد جميع شركاتها التابعة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 10، تعرض بياناتها المالية المنفصلة على أنها بيانات مالية وحيدة.

\*إن الشركة الام المعفاة بموجب IFRS-10 من التوحيد او المعفاة وفقا لمتطلبات IAS-28 من تطبيق طريقة حقوق الملكية يمكن أن تعرض القوائم المالية المنفصلة كبياناتها المالية الموحدة.

### نطاق المعيار

يتم تطبيق هذا المعيار في:

- المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة، عندما تختار المنشأة الأم او تلزمها أنظمة محلية تعرض قوائم مالية منفصلة.
- لا يحدد هذا المعيار بشكل إلزامي المنشآت الواجب عليها إعداد قوائم منفصلة: وإنما يطبق على المنشآت التي تعد قوائم مالية منفصلة تتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSs.

إعداد القوائم المالية المنفصلة

- عندما تعد القوائم المالية المنفصلة للمنشأة، فإنه يجب عليها أن تحاسب عن الاستثمارات في المنشآت التابعة، والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة إما: - بالتكلفة أو بموجب IFRS-9 - باستخدام طريقة حقوق الملكية كما هي مبينة في معيار المحاسبة الدولي رقم 28. ويجب على المنشأة ان تطبق المحاسبة نفسها على صنف استثمارات لديها.
- بالنسبة للاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بالتكلفة أو طريقة حقوق الملكية، عندما تصنف على أنها محتفظ بها للبيع أو للتوزيع (أو عندما تدرج ضمن مجموعة تصرف أو استبعاد Diposabl group ) فإنه يجب أن تتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار IFRS-5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة".
- أما بالنسبة للاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 فإنه عندما تصنف على أنها محتفظ بها للبيع أو للتوزيع فإن المنشأة تستمر بتطبيق IFRS-9 لحين التخلص منها (استبعادها).
- إذا اختارت المنشأة قياس استثماراتها في الشركات الزميلة أو المشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بموجب معيار التقرير المالي الدولي 9 وذلك وفق متطلبات الفقرة 18 من معيار المحاسبة الدولي رقم (28) المعدل عام 2011 فغنه يجب عليها محاسبة تلك الاستثمارات بنفس الطريقة في قوائمها المالية المنفصلة أيضا.
- في حالة توجب على الشركة الأم وفقا للفقرة ( 31 ) من IFRS-10 "المنشآت الاستثمارية" قياس استثماراتها في شركة تابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقا IFRS-9 فإنه يتعين عليها أيضا محاسبة استثماراتها في الشركة التابعة بنفس الطريقة المتبعة في بياناتها المالية المنفصلة.

- عندما تتوقف الشركة الأم عن كونها منشأة استثمارية أو عندما تصبح منشأة استثمارية، فإنه يتعين عليها محاسبة التغيير من التاريخ الذي حدث فيه التغيير في الوضع على النحو التالي:

\* يتعين عليها المحاسبة عن الاستثمارات في المنشأة التابعة بإحدى الطرق التالية: بالتكلفة أو بموجب المعيار IFRS-9 أو بطريقة حقوق الملكية. ويجب أن يكون التغيير في الوضعية هو التاريخ المغترض للاستحواذ. ويجب ان تظهر القيمة العادلة للمنشأة التابعة في التاريخ المفترض للاستحواذ عند المحاسبة عن الاستثمارات وفقا للطرق الثلاث المذكورة.

\* عندما تصبح المنشأة منشأة استثمارية: يتعين عليها محاسبة الاستثمارات في الشركة التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقا للمعيار IFRS-9 ويتم الاعتراف بالفرق في المبلغ المسجل سابقا للشركة التابعة وقيمتها العادلة في تاريخ التغيير في وضع المستثمر على أنه ربح أو خسارة في حساب الأرباح أو الخسائر، ويعامل المبلغ التراكمي لأي تعديل للقيمة العادلة المعترف به سابقا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه الشركات التابعة كما لو ان المنشأة الاستثمارية قد تصرفت بهذه الشركات التابعة في تاريخ التغيير في الوضع.

\* توزيعات الأرباح من الشركات التابعة والزميلة والمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة: يجب على المنشأة إثبات توزيعات الأرباح من هذه الشركات عندما يثبت الحق القانوني لها بتلك التوزيعات ويتم إثبات توزيعات الأرباح أو الخسائر إلا إذا اختارت المنشأة استخدام طريقة حقوق الملكية التي يتم فيها إثبات توزيعات الأرباح كتخفيض من المبلغ الدفئري للاستثمار.

متطلبات الإفصاح

- 1- يجب على المنشأة الالتزام بجميع متطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية ذات العلاقة بإعداد البيانات المالية عند إعداد القوائم المالية المنفصلة.
- 2- عندما تختار المنشأة عدم إعداد قوائم مالية موحدة بموجب الإعفاء الوارد بـ IFRS-10 "القوائم المالية الموحدة" وإعداد قوائم مالية منفصلة، فإنه يتوجب عليها الإفصاح في قوائمها المالية المنفصلة كما يلي:
  - أن البيانات المالية هي بيانات مالية منفصلة وأنه تم استخدام الإعفاء من عملية التوحيد، كما يتوجب الإفصاح عن اسم وبلد التأسيس ومقر الإقامة للمنشأة (الأم أو أية منشأة وسيطة) والتي أعدت بياناتها المالية الموحدة الممتثلة لمعايير التقارير المالية الدولية المعدة للاستخدام العام والعنوان الذي يمكن منه الحصول على تلك البيانات المالية الموحدة.
  - قائمة بالإستثمارات الهامة في الشركات التابعة والشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة، بما في ذلك إسم البلد وبلد التأسيس والمقر ونسبة حصة الملكية وإذا كان هنالك اختلاف في نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها.
  - وصف الأسلوب المستخدم لحساب الاستثمارات في الفقرة أعلاه.
- 3- الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية المنفصلة للشركة الأم (عدا الواردة في 2 سابقا) أي التي لم تعفى من إعداد قوائم مالية موحدة أو المستثمر في الشركة الخاضعة للسيطرة المشتركة أو المستثمر في شركة زميلة.
  - القوائم المالية هي قوائم مالية منفصلة وتوضيح أسباب إعداد تلك القوائم إن لم يتطلبها القانون.
  - قائمة بالإستثمارات الهامة في الشركات التابعة والشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة والشركات الزميلة، بما في ذلك إسم البلد وبلد التأسيس والمقر ونسبة حصة الملكية و

حقوق التصويت إذا كانت مختلفة عن حصة الملكية وبيان الطريقة المستخدمة للمحاسبة عن هذه الاستثمارات.

- عندما تعد المنشأة الاستثمارية هي منشأة أم بخلاف المنشأة الأم قوائم مالية منفصلة على انها قوائمها المالية الوحيدة، فإنه يجب عليها أن تفصح عن تلك الحقيقة كما يجب على المنشأة الاستثمارية أيضا أن تعرض الإفصاحات المتعلقة بالمنشآت الاستثمارية المطلوبة بموجب المعيار IFRS-12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى".